Route Educational & Social Science Journal

Volume 6(4) ; March 2019

Artical History

Received/ Geliş	Accepted/ Kabul	Available Online/yayınlanma
12. 12 .2018	19.1.2019	15.3.2019

واقع اللغة العربية في المؤسسات الاقتصادية والتجارية للدولة الجزائرية

The StatusQuo of the Arabic language in the Algerian public Economic and Commercial Institutions

دكتور (محاضر أ) كمال علوش

Kamel allouche

قسم اللغة والأدب العربي – كلية الآداب واللغات

جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر

الملخص

من أهداف هذا الطرح معالجة واقع اللغة العربية الفصحى في المؤسسات الاقتصادية والتجارية الرسمية التابعة للدولة الجزائرية، وذلك من أجل النهوض بها في هذا المجال الذي يعتبر نقطة حساسة في تنميتها ونشرها وتعميم استعمالها، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي للبلد فيما يتعلق بالأفراد وتواصلهم مع الجهاز الإداري لهذه المؤسسات، **ويتأسس الطرح** على ما يراه الباحث من نقص في استعمال هذه اللغة داخل المؤسسات بين أفرادها وضمن وثائقها الرسمية، وطغيان الفرنسية في بعض الحالات بالرغم من وجود قوانين تعميم استعمال العربية داخل مؤسسات الجمهورية، **ومن إشكالاته** كيف يتم الوصول إلى إيجاد آليات تعمل على توظيف العربية توظيفا رسميا في مؤسسات هذين القطاعين، وكيف السبيل للنهوض والارتقاء بها وجعلها تفرض نفسها في سوق اللغات، وتقف المداخلة على عناصر مهمة معتمدة **المنهج الوصفي مع التحليل**، بدءا من وصف حالة الصراع اللغوي الذي عاشه المجتمع الجزائري في ظل السياسة اللغوية الفرنسية، وفي المقابل وصف السياسة اللغوية الجزائرية التي انتهجتها في تعميم وإلزامية استعمال اللغة العربية في مؤسساتها وترقيتها وحمايتها، وهذا بعد مرحلة الاستقلال، ثم وصف حالة العربية اليوم في هذه المؤسسات، مع ذكر ميزات لغتي الاقتصاد والتجارة، واعتماد نماذج من صور وثائق هذه المؤسسات المرفقة بملحق البحث، وقد توصل البحث إلى **نتائج وتوصيات** توضح كيفية تعميم وإلزامية استعمال العربية استعمالا رسميا

في هذين القطاعين للارتقاء بها وحمايتها، والتعامل بها على المستوى الداخلي والخارجي ومسايرتها لمتطلبات العصر.

الكلمات المفتاحية : واقع العربية، جزائر، تعميم الاستعمال، مؤسسة، اقتصاد وتجارة .

Abstract

The paper is aiming at shedding light on the status quo of the Classical Arabic language in the Algerian official economic institutions in order to promote it in this very field deemed as crucial for it to get developed and disseminated locally as well as globally. The hypotheses is based upon the tremendous lack in using Arabic among the institution staff and within the administrative documents in a hand and the overwhelming use of French in the other hand despite the laws highly recommending the use of Arabic within the Republic's institutions. The question we are rising herein is all about the techniques possibly adopted to guarantee officialise Arabic. We try as well find the mechanisms through which we promote it in the language market. The presentation adopted the descriptive analytic method in describing first the linguistic conflict that the Algerian society experienced under the French linguistic policy. Then , the post-colonial policy seen in the compulsory of use of Arabic within the state's institutions. The presentation talks also about the status quo of the Arabic language in these very institutions. It clarifies as well the specialized language of economics and suggests some recommendation son how to officially generalize and use it within this field in order to promote it nationally and internationally.

Keywords: The status quo of the Arabic language, Algeria, Use dissemination, Institution, Economics and trade .

مدخل

إن اللغة العربية من أرقى اللغات في العالم، تستحق الاهتمام من ذويها ومتحدثيها، فإضافة إلى قيمتها الثقافية والحضارية، فإنها تحمل قيما أخرى كالاجتماعية، والاقتصادية، والتجارية والتاريخية، ولذلك يعدها الكثير من المتخصصين والخبراء لغة عالمية، ليست فقط لأنها لغة القرآن الكريم أو الكتاب المقدس؛ بل أكثر من (١٥٠) مئة وخمسين مليون نسمة من العرب والمسلمين يتكلمون بها، وحتى من غير المسلمين، إذ نجدها تحتل مساحة شاسعة في القارة الإفريقية والآسيوية وحتى الأوربية، فبعض من أفراد المجتمعات الصينية واليابانية اليوم، دفعتهم الحاجة المادية والفكرية لتعلمها .

ولا شك أن الجزائر بصفتها دولة عربية ومسلمة، لسان أهلها اللغة العربية، تحاول اليوم كما حاولت بالأمس قدر المستطاع، أن تحافظ عليها وتطورها، وتعمم استعمالها في جميع المجالات، بالرغم من ما عانت منه هذه الدولة، التي تعرضت لهجمة شرسة من قبل المستعمر الفرنسي على جميع الأصعدة، والذي عمل على طمس معالم الشعب الجزائري، سواء في لغته أو دينه أو تاريخه أو عرقه، ولذلك يقال كم من نقمة في طياتها نعمة، فسطوة المستعمر جعلت الشعب الجزائري، والدولة بمسؤوليها بعد فترة الاستقلال مباشرة، تعمل على النهوض بلغتها والمحافظة على هويتها، انطلاقا من دسترة اللغة العربية، وسن قوانين تعمل على تطويرها، كونها أحد مقومات هذه الأمة، إضافة إلى تعميم استعمالها في جميع مؤسساتها الرسمية وغير الرسمية، وفي جميع المجلات من تربية وتعليم عال، ومؤسسات إستشفائية، وإعلامية، وإدارية وغيرها، وأكيد أن هذا الحديث يحيلنا على ضرورة معرفة الإستراتجية التي وضعتها الجزائر في محاولة تطوير هذه اللغة، وحمايتها من افتراس اللغة الأجنبية لها، سواء فيما تعلق بسنها لقوانين خاصة بها، أو في رسمها لسياسة التعريب وتعميم استعمالها على مستوى المؤسسات الرسمية، التي تم الإشارة إليها بما فيها الاقتصادية والتجارية موضوع بحثنا وشغله الشاغل، وهذا حتى نتعرف على حالتها ووضعها اليوم في هذه المؤسسات، وهل نجحت هذه السياسة اللغوية والإستراتجية أم لازال بعض الركود يشوبها؟، وقبل التطرق إلى هذه المسألة، لابد أن نُعرِّف القارئ الكريم، بالحالة التي عاشها المجتمع الجزائري أثناء فترات الاستعمار وبعده، ونوعية الصراع اللغوي الذي عشش في أوساطه .

المبحث الأول :

١ – وضعية الصراع اللغوي داخل المجتمع الجزائري في ظل السياسة اللغوية الفرنسية :

عاش المجتمع الجزائري صراعا لغويا حادا، كاد أن يطمس معالمه، ويسيطر على مقوماته، وهذا الصراع كان نتيجة ما خلفه المستعمر الفرنسي، الذي تعمد طمس معالم الأمة الجزائرية زهاء قرن ونصف، وهي سياسة لغوية انتهجها المستعمر، كي تضحى الجزائر قطعة فرنسية، تابعة له فكريا وثقافيا وماديا، وفعلا ظهر التأثر باللغة الفرنسية جليا على بعض من أبناء هذا المجتمع، الذي أصبح لسان بعض أفراده يفتق الفرنسية فتقا، كأنها اللغة الأم[i] .

وفي حالات أخرى تتداول الطبقة الضعيفة من المجتمع حديثها بالعامية، التي لم يسعفها الحظ في مواصلة الدراسة بالعربية الفصحى، أو على الأقل تعلمها في الكتاتيب، وهكذا أصبحت اللغة العربية تستشعر الاغتراب وهي في دارها، لذلك فإن أطراف هذا الصراع القوي تمثله اللغة العربية الفصحى (اللغة الأم والأصل) صاحبة الدار، واللغة الفرنسية المفترِسة، التي أرادت أن تفترس العربية في رَبع دارها، ثم العامية التي هي خليط ومزيج بين كلمات فصيحة وبعض من ألفاظ اللَّهجات المحلية، والعامية ما هي إلا لغة بسيطة وسهلة، استحدثها الشعب الجزائري لسهولة التواصل بها من جهة، ومن جهة أخرى حفاظا على العربية من الزوال؛ لكن الظاهر هو أن الفرنسية قد طغت في وقت مضى على كل من العربية الفصيحة والعامية، وهذا يرجع إلى عوامل قهرية واجتماعية وثقافية ونفسية، إذ اعتبرت من دعائم الحضارة والحداثة، وأصبحت طبقات كبيرة من المجتمع الجزائري تتواصل بها، بداعي التمدن والتحضر، وهو ما يعرف بممارسة **التبرُّج اللُّغوي** الذي يجنح أصحابه إلى التباهي باللغة الأجنبية، ثم إن المستعمر لم يترك مجالا إلا وركز فيه على استعمال اللغة الفرنسية، فألزمها في الإدارات، ومؤسسات التعليم، وأجهزة الإعلام، وفي الصحف والمجلات، والمحيط الاجتماعي بأكمله، وهذا حتى تتغير الثقافة الجزائرية إلى ثقافة فرنسية .

لقد انتهجت فرنسا سياسة لغوية قاسية بالنسبة للشعب الجزائري، تجلت في حضر استعمال اللغة العربية في المقامات الرسمية والإدارات، وغيرت أسماء المحلات والأماكن، إلى أسماء فرنسية، كما منعت تأسيس المدارس والمعاهد التي تدرس باللغة العربية؛ بل حتى بعض المقاهي الشعبية لم تسلم من هذه السياسة القاسية، وهذا خوفا من تشبث الشعب بلغته .

إن هذه السياسة التي انتهجتها فرنسا، كانت سببا في ظهور الصراع اللغوي الحاد، وكادت أن تطمس معالم بعض من أفراد طبقات المجتمع الجزائري، فعانوا من ازدواجية اللغة، وعاشوا صراعا داخليا بين وجوب التمسك بهويتهم وانتمائهم العربي الإسلامي، وبين إحساسهم بالتمدن والتحضر .

ومع ذلك ورغم نوعية هذا الصراع اللغوي، فقد لعبت فيه العامية وفي هذه الفترات بالذات، دورا مهما جنبا إلى الفصحى، فحافظت على مجموعة كبيرة من ألفاظ اللغة العربية الفصحى، واعتمدت الأسلوب السهل والبسيط، وانتشرت بسرعة فائقة في أوساط المجتمع، واستعملت بنسبة كبيرة غطت الحاجات اليومية للفرد

الجزائري وفي كثير من المجالات، كون العامية لا تكلف أصحابها أموالا، ولا مدارس ولا معاهد، فكل من أراد أن يتواصل بها وجب عليه تعلمها بسهولة .

ومن مظاهر هذا الصراع اللغوي اليوم، ورغم الجهود التي بذلت في سبيل نشر وتعميم العربية الفصحى، هو تلك الاستعمالات اللغوية المركبة من الثلاثية اللغوية إن صح التعبير، والتي نلحظها على ألسنة بعض أفراد مجتمعنا من موظفين أو مسؤولين أو زبائن أو عملاء وشركاء، ففيها مزج بين الفصيح والعامي أحيانا، وأحينا أخرى التواصل بكلمات من اللغة الفرنسية، وهذا داخل مؤسسات رسمية كالإدارات، وأجهزة الإعلام، وما يبث من خطاب تابع لها عبر شاشة التلفاز، والإذاعة، والإعلانات، والإشهارات، والمؤسسات الاقتصادية والتجارية، وبعض القرارات والمناشير الرسمية، والوثائق الملحقة بها .

المبحث الثاني :

٢– السياسة اللغوية الجزائرية ما بعد مرحلة الاستقلال (من دسترة اللغة العربية إلى سياسة التعريب وإلزامية تعميم الاستعمال):

٢–١– مرحلة دسترة اللغة العربية في الجزائر :

لقد اعتمدت الدولة الجزائرية والهيئات الرسمية التابعة لها على دسترة اللغة العربية، وسن قوانين تعمل على حمايتها والحفاظ عليها بصفتها لغة رسمية، وذلك من أجل تطويرها وتعميم استعمالها في جميع المجالات ونشرها، ودسترة اللغة العربية في الجزائر مرحلة جاءت مباشرة بعد الاستقلال، وهذا كان في ستينيات هذا القرن، فاشتمل الدستور على بنود هامة جدا، تخص اللغة العربية كلغة رسمية وطنية للدولة الجزائرية، بحيث لا يمكن لأي تعديل دستوري أن يمس هذه اللغة، وهو ما تعارف عليه في دستور ١٩٦٦ في المادة (٣)، وجاءت بعض المواد منه شاملة، وتنصُّ على أن كل من يمس رموز الأمة يتعرض لعقوبات، وأن تعميم استعمالها في مؤسسات الدولة إجباري، وأنه لابد من ترقيتها وحمايتها، كونها مقوم من مقومات الشخصية الوطنية، وثابت من ثوابت الأمة، ويجب أن ينشأ لها مجلس أعلى يشرف عليه رئيس الجمهورية، يعمل على توفير الحماية لها وترقيتها، وأن يقدم تقريرا سنويا عن حالة تطورها داخل المؤسسات الرسمية لهذا البلد، كمؤسسات القضاء والإدارة وغيرها، التي أوجب عليها أن تقدم كل الوثائق باللغة العربية الفصيحة .

ولابد من الإشارة في هذا المقام إلى أن دسترة اللغة العربية في الجزائر، مرت بمراحل من فترة الاستقلال إلى يومنا هذا، بحيث أن ما ورد في تعديلات الدستور الجزائري بدءا من الستينيات إلى غاية إنشاء المجلس الأعلى للغة العربية ١٩٩٨ م، كانت هناك قوانين صارمة تلزم كل المسؤولين والمتعاملين في الدولة باللغة العربية، وأن كل خطأ يقع فيه المسؤول تجاه هذه اللغة يضطر بصاحبه إلى العقوبة، إذ نص على أنه لا ينبغي لأي مسؤول أو هيئة رسمية أو جمعية أو مؤسسة تابعة لجهاز الدولة أن تكتب وثيقة باللغة الفرنسية أو يتم الإمضاء عليها، فقد يعرض مرتكب هذا الفعل صاحبه إلى عقوبة، وتفرض عليه غرامة مالية قدرها من ١,٠٠٠,٠٠ دج إلى ٥,٠٠٠,٠٠ وفي حالات تصل مع المؤسسات الخاصة إلى ١٠,٠٠٠,٠٠ دج، وإذا تكرر الخطأ، فستتعرض المؤسسة إلى الغلق أوالتوقيف، مهما كانت سلطة الهيئة الرسمية أو المؤسسة[ii]، ولكن سرعان ما ألغيت أحكام هذه النصوص باستحداث المجلس الأعلى للغة العربية، الذي أوكلت له مهمة الحفاظ على اللغة العربية وترقيتها وحمايتها وتطويرها، وتعميم استعمالها من دون أن تكون له سلطة في سن القوانين تجاه مستعملي اللغة العربية [iii].

٢-٢- سياسة التعريب في الجزائر :

إن الهدف المنشود من سياسة التعريب التي انتهجتها الدولة، هو جعل اللغة العربية لغة حضارة عصرية، ولغة كل العلوم والمجالات، وهي تجسد الهوية الوطنية الجزائرية، ولذلك بادرت الهيئات الرسمية الجزائرية إلى تعريب التعليم والمحيط الاجتماعي، حتى تسترجع مقومات الهوية الوطنية، وتتصدى لما قام به المستعمر الفرنسي الذي حاول تشويه ثقافة الجزائري وهويته[iv] .

إن فكرة التعريب راودت أبناء هذا الشعب الغيورين على وطنهم وعلى لغتهم منذ سابق عهد؛ أي مع البدايات الأولى في محاولات تعميم العربية، ومنذ وضع القوانين الخاصة بها ضمن الدستور الجزائري، والتفكير فيها كان مباشرة بعد فترة الاستقلال، ولكنها عرفت النضج جيدا بعد إلزامها في المواثيق والدساتير، وصدور قوانين تلزمها في المؤسسات التابعة للجمهورية الجزائرية، ولقد :" تبلورت فكرة التعريب بداية بصدور القانون ٩١ – ٠٥ المؤرخ في ١٦ جانفي ١٩٩١، المتضمن تعميم استعمال اللغة العربية، ويهدف هذا القانون حسب المادة الأولى منه إلى تحديد القواعد العامة لاستعمال اللغة العربية في مختلف ميادين الحياة الوطنية، وترقيتها وحمايتها ".[v]

إن اللغة العربية لابد عليها أن تحتل الموقع الذي احتلته اللغة الفرنسية كلغة للحداثة؛ بل أكبر من هذا الموقع، ولكن الملاحظ هو أنه لم يكن من السهل تطبيق سياسة التعريب مباشرة بعد الاستقلال، كون اللغة الفرنسية عمرت طويلا في الإدارات الجزائرية، ومؤسساتها الاقتصادية والتجارية، وحتى التعليمية منها؛ بل تغلغل اللغة الفرنسية في ثقافة الجزائريين أعاق نوعا ما اللغة العربية لتحتل موقعها في بلدها[vi]، والدليل أن جل إطارات الدولة بعد مرحلة الاستقلال، خضعوا لتكوين باللغة الفرنسية، مما صعب مهمة اللغة العربية، فاستشعر البعض بصراع لغوي حاد بين الفرنسية كلغة أجنبية، وبين اللغة العربية (الأصل)، وأصبح المجتمع الجزائري يعيش طبقتين، طبقة تعمل على التباهي باللغة الفرنسية وتجعل منها لغة العصر والوظيفة، وطبقة تتخذ من اللغة العربية لغة رسمية يجب التواصل بها والتعلم بها، وإعادة تثبيتها الذي هو بمثابة تثبيت لإحدى مقومات هذه الدولة.

٢-٣- سياسة ترقية اللغة العربية وإلزامية تعميم استعمالها :

تهدف الدول العربية اليوم بما فيها الدولة الجزائرية إلى انتهاج سياسة لغوية رشيدة، تعمل على بناء اللغة وتطويرها وجعلها لغة العصر، مستعملة في كل مجالات الحياة من تعليم وتربية وإعلام واقتصاد وسياسة، بغرض النهوض بالأمة حضاريا وفكريا واجتماعيا وثقافيا وماديا، والمسؤول الأول عن هذه السياسة هو السلطة السياسية في البلاد، التي تتاح لها القوانين للحفاظ على اللغة مع الأخذ بتوصيات الهيئات العلمية الأكاديمية، والجمعيات والمراكز المتخصصة .[vii]

لقد انتهجت الجزائر سياسة لغوية متوازنة نوعا ما مع حالة المجتمع الجزائري، بغرض الحفاظ على اللغة الرسمية وهي اللغة العربية الفصحى، وتعميم استعمالها على مستوى جميع مؤسساتها الداخلية والخارجية، ولذلك اقتضت هذه السياسة اعتماد لغة واحدة حتى يتم التواصل بها على جميع الأصعدة، كما يتم تحديثها بتحديث مصطلحاتها، وفق المجالات المتعددة، ثم إن هذه السياسة اقتضت مراعاة معايير، منها تعميم اللغة في جميع مؤسسات الدولة، وهو المعيار الذي نلحظ عليه أنه لم يتحقق بصورة تامة، لوجود اللغة الأجنبية في بعض المؤسسات الاقتصادية والتجارية، والمؤسسات الجامعية وبالضبط في بعض التخصصات، كالطب، والهندسة، والصيدلة، والعلوم التقنية التي لازالت إلى يومنا هذا تدرس باللغة الأجنبية،[viii] وهو ما جعل العربية في وضعية غير مستقرة مقارنة مع الفرنسية، بحيث أصبحت الفرنسية منافسة للغة الأم وفي دارها، وهذا وضع

لا تحسد عليه عربيتنا مثلما هو في بلدان أخرى مشرقية، تعمل اللغة الإنجليزية على السيطرة، مع أن اللغة الإنجليزية هي حاجة ضرورية لمجتمعاتنا، ذات بعد اقتصادي وسياسي وتجاري، كونها أصبحت لغة عالمية .

والملاحظ أيضا وهو أنه بالرغم من هذه السياسة اللغوية، إلا أننا نلحظ غياب اللغة العربية الفصحى في المؤسسات الاقتصادية والتجارية للدولة، وحلول مكانها اللغة الفرنسية التي أصبحت في الجزائر لغة الاقتصاد والتجارة والتميز الاجتماعي، وهي اللغة التي تكون بها الإطارات في الجانب الاقتصادي، والطب والهندسة والصيدلة، ويوظف بها مدراء الشركات البترولية والبنوك والمسؤولون الإداريون، وأصحاب المناصب العليا، فسيطرت بذلك مكانتها على مكانة العربية، وأصبحت تعيش العربية افتراسا لغويا لا نظير له، وما كان ينبغي أن يكون هذا حال لغتنا .

إن إتباع معيار تعميم اللغة العربية في الجزائر وتطويرها، يفترض جعلها لغة المجالات الرسمية التي تحقق المكاسب السياسية والثقافية، شريطة تعزيزها دستوريا والعمل بما نصه الدستور من قوانين تكفل لها جميع حقوقها داخل وخارج رقعتها، وأن تكون لغة المجال المحلي لرقعة الدولة الجزائرية بجميع أقطارها، وهي لغة أبناء هذه الأمة الذين يستخدمونها كوسيلة للاتصال فيما بينهم، وبين جميع طبقات هذا المجتمع، من نخب ومسؤولين وأصحاب هيئات رسمية، كما يفترض معيار التعميم استعمالها على المستوى الخارجي والعالمي، بغرض تحقيق علاقات دبلوماسية واقتصادية وتجارية، وأن تكون لغة المجال العلمي والتعليمي وفي جميع المراحل، وهي لغة دين هذه الدولة، ومجال آدابها وثقافتها، وهي وسيلة تواصل أجهزتها الإعلامية، بما فيها من وسائط كالصحف والمجلات والإذاعات والتلفزيون، وهي التي يوظف بها العمال والعملاء والشركاء الاقتصاديون والتجاريون، ويتم تواصلهم بها في جميع المؤسسات العامة والخاصة.

لقد شهدت اللغة العربية وبعد مرحلة الاستقلال إلى غاية ١٩٩٨ ترسانة من القوانين التي تكفل لها حق الاستعمال الإلزامي في جميع الهيئات الرسمية، بما فيها الاجتماعات التي يقيمها المسؤولون وغيرهم، ولكن سرعان ما تغير وضعها، وبدأت تعرف ركودا وجمودا في هذه الإلزامية للترسانة القانونية، وذلك بعد تولي **المجلس الأعلى للغة العربية** الذي أنشئ في هذه الفترة بالذات، وكلف بمهمة الحفاظ عليها وتطويرها وحمايتها وتعميم استعمالها، وهذا من دون أن تكون له الصلاحية القانونية في إلزامية الاستعمال؛ بل يعمل على تهيئة لها الظروف وتنشيط استعمالها عن طريق تكثيف الندوات والمؤتمرات الدولية والوطنية، وتكثيف لها

الدورات التدريبية في المراكز العلمية، مع الاحتفاء وتخصيص مناسبات احتفالية بها كالاحتفاء باليوم العربي للغة الضاد ٠١ مارس، واليوم العالمي للغة العربية ١٨ ديسمبر، وفعلا لا ينبغي نكران الجهود التي تبذل في سبيل عربيتنا، ومنها أيضا إنشاء مجلات علمية لنشر الأبحاث التي تخدم اللغة العربية، وإقامة دورات تكوينية في تحسين استعمال اللغة العربية عند الشباب والموظفين الإعلاميين والإداريين، وإنجاز مشاريع منها رقمنة مخطوطات اللغة العربية، وإنشاء معاجم متخصصة منها ما يتعلق بالثقافة الجزائرية، وحوارات هادفة عن اللغة العربية، وتقديم جوائز تشجيعية كجائزة اللغة العربية، وهذا كله من أجل خدمتها .[ix]

ومع ذلك يرى البعض من الدارسين والمهتمين بقضية اللغة العربية، أن المهمة الرئيسية في هذا كله هو وجوب إلزامها وتعميمها كما نصت عليه القوانين التي سبقت فترة إنشاء المجلس؛ أي القوانين التي صدرت في الدساتير السابقة لهذه المرحلة، وهي منشورة في الجرائد الرسمية للجمهورية الجزائرية، وهو ما جعل البعض يستاء من هذه الوضعية التي كان ينبغي للمجلس الأعلى للغة العربية أن يطلع بها، ولذلك سارع البعض في توجيه الانتقادات إليه، رغم الجهود التي يقدمها، والتوصيات والنتائج التي يخرج بها من خلال جهوده في هذا الميدان، وتقديمها للهيئات العليا في البلاد، وعلى أية حال فمهما قدم من جهود في مسألة التعريب، وترقية اللغة العربية إلا أننا ما زلنا في حاجة إلى تطويرها في المؤسسات الرسمية، ومن هنا ينبغي لنا معرفة حالتها ووضعيتها ونسبة استعمالها في المؤسسات الاقتصادية والتجارية .

المبحث الثالث :

٣ – حالة اللغة العربية الفصحى في المؤسسات الاقتصادية والتجارية للدولة الجزائرية :

٣–١– الاقتصاد والتجارة وأثرهما في تنمية اللغة :

إن الاقتصاد والتجارة قطاعان متكاملان، واختيار هذان القطاعان اختيار مهم يعبر عن مؤشر قوي في التنمية، إذ الملاحظ أن هذا النوع من القطاعات في كثير من الحالات يتجاوز قيمة اللغة في البلدان النامية ولا يعرف أهميتها، مع العلم أن تنمية اللغة ما هو إلا تنمية لكل من هذين المجالين المهمين في حياة المجتمعات والدول، ولذلك تم التركيز على حال اللغة العربية في مؤسسات هذه القطاعات التابعة للدولة الجزائرية .

إن التو اشج بين القطاعين لا يتضح فقط من خلال التعاملات التي تتم بينهما، بل حتى من التكامل والترابط البسيط الموجود بين المعنيين اللغويين لهما، فمن التعريفات المعجمية التي وردت للفظ الاقتصاد تعريف ابن منظور المستند لمادة (قصد):" قصد القصد : استقامة الطريق، قصد يقصد قصدا، فهو قاصد، وقوله تعالى :"وَعَلَى اللهِ قَصْدُ السَّبِيلِ" (النحل: ٠٩)؛ أي على الله تبيين الطريق المستقيم ... والقصد في الشيء خلاف الإفراط، وهو ما بين الإسراف والتقتير والقصد في المعيشة، ألا يسرف ولا يقتر، قال فلان مقتصد في النفقة، وقد اقتصد فلان في أمره؛ أي استقام " .[x]، وفي السياق ذاته يذكر معجم اللغة العربية المعاصرة :" قصد واقتصد ك اقتصد، اقتصادا، فهو مقتصد والمفعول مقتصد، اقتصد الشخص بعض دخله ادخره، يقتصد كل شهر مبلغا من المال، اقتصد في ثيابك لتصرف في شيخوختك .. اقتصاد مصدر اقتصد : علم يبحث في الإنتاج وفي توزيع الثروة وطرق استهلاكها "[xi]، فهذه التعريفات تتضمن معرفة طرق الاستقامة للتصرف في الممتلكات المادية، وكيف النهج في سبيل ادخارها واستعمالها وقت الحاجة، حتى لا يتعرض المالك للإفلاس .

وأما بالنسبة للفظ التجارة، وهو من مادة (تجر)، قال ابن منظور :" تجر، يتجر تجرا وتجارة، باع وشرى، وكذلك اتجرا وهو افتعل، وقد غلب على الخمار، قال الأعشى:

وَلَقَدْ شَهِدتُ التَّاجِرِ الـ أَمَانَ مَوْرِدًا شَرَابُهُ .

... ويقال : ربح فلان في تجارته، إذا أفضل وأربح، إذا صادف سوقاً ذات ربح "[xii]، وهذا المعنى في البيع والشراء أقرب من التعريف المعجمي الذي اعتمده أحمد مختار في هذه المادة :" تجر، يتجر، تجارة، وتجرا، فهو تاجر، تجر الشخص مارس البيع والشراء ... التجارة البينية، تجارة تقوم على تبادل الصادرات والواردات بين الدول، تحرص الدولة على دعم التجارة البينية مع الدول العربية والأجنبية " [xiii]، فالتجارة تتضمن بيع جملة من الممتلكات وشراء أخرى قصد تلبية حاجة إنسانية، بشرط معرفة أيضا الطرق المستقيمة في لغة البيع والشراء، هذا حتى لا يتعرض أحد الطرفين كل من البائع والمشتري إلى الإفلاس، ولذلك فالاقتصاد والتجارة لا يقومان إلا على نهج سليم ومستقيم وقويم، يكفل المحافظة على تنمية وتحقيق حاجات الإنسان، ويحفظه من الضياع والإفلاس .

وبالنسبة لخصائص لغتي الاقتصاد والتجارة، فهما لغتان متخصصتان تعبران عن قطاعين متكاملين، تتميزان عن لغات المجالات والقطاعات الأخرى كالأدب والطب والهندسة، فإن ما يسمهما هو الدقة والاختصار اللذان يطبعان أساليبهما وتراكيبهما ومصطلحا تهما، فهما لغتا عالم الشغل والمال والأعمال، ذواتا تقنية خاصة، تعتمد على البيانات والأرقام والنسب، والرموز المختصرة التي فرضتها عولمة الاقتصاد والتجارة معا [xiv]

وهما لغتا الإشهار أيضا والمعاملات البنكية والتقارير الاقتصادية، والمفاوضات التجارية، فعولمة الاقتصاد والتجارة اليوم تسعى إلى توحيد الأسواق الكبرى، التي ينجر عنها توحيد اللغة، كما هو مع الإنجليزية التي فرضها التعامل الاقتصادي والتجاري القوي على المستوى العالمي، وهو ما دعا إلى إيجاد لغة اقتصادية وتجارية موحدة، لها نفس الكلمات والرموز المتعامل بها اقتصاديا وتجاريا، مشكلة بذلك معجما إقطاعيا خاصا بهذا الحقل .

إنه لكل مجال وقطاع رصيد معجمي متخصص، يتمثل في نوعية الألفاظ والمصطلحات التي يستعين بها في التعبير عن القيمة الفكرية والنفعية له، إضافة إلى نوعية الأساليب والتراكيب والأدوات التي يستعين بها، فعلم الاقتصاد مثلا فرع من فروع العلوم الاجتماعية الأصلية، تعتبر لغته لغة مشتركة، ذات علاقات متعددة مع تلك العلوم وغيرها، فالاقتصادي يتحدث بلغة الاجتماعيين، ويتكلم أيضا بلغة الإحصائيين، وأيضا يحلل بلغة الاقتصاديين البحتة، ويفسر الظواهر الاجتماعية بلغة الفلاسفة والمنظرين "[xv].

ولذلك يعتبر كل من الاقتصاد والتجارة عاملين مهمين في تطور أي بلد كان، ولابد على أي دولة أن تستغل مثل هذه العوامل بطريقة جيدة في نشر لغتها وتعميمها[xvi]، وخاصة إذا كانت هذه الدولة تعتمد على الاقتصاد والتجارة اعتمادا كليا، فتنمية اللغة ونشرها وتعميم استعمالها مرهون بتنمية الاقتصاد والتجارة، وتنمية الاقتصاد والتجارة مرهونة أيضا باللغة المتعامل بها [xvii] .

وإذا كان الحال كذلك، فإن الدولة الجزائرية وبموجب دسترة اللغة وتقنينها، ووضع سياسة لغوية تهدف إلى الحفاظ على اللغة العربية، وتعميم استعمالها في كل المجالات، فإنها أوجبت قانونا استعمالها في مؤسساتها الاقتصادية والتجارية التي كانت فيما مضى وبعد مرحلة الاستقلال مباشرة، تعتمد على اللغة الفرنسية بنسبة كبيرة جدا، سواء في التعاملات أو التقارير أو الاتفاقات، أو الاستمارات التي تتعامل بها مع زبائنها ، أو حتى في الإعلانات التجارية مثلا؛ بل كان الوضع حتى في التعامل الشفهي وبغض النظر عن المكتوب،

تعاملا يقتضي استعمال اللغة غير الرسمية، وهي الفرنسية بين موظفي هذه المؤسسات، وأحيانا استعمال العامية المعروفة في الوسط الاجتماعي الجزائري .

ولكن الذي يهمنا اليوم، هو معرفة إن كان هذا الوضع مستمرا على حاله؟ أم هناك تحسن في توجه هذا النوع من المؤسسات نحو استعمال اللغة الفصيحة وتعميمها في جميع مراسلاتها وبين موظفيها، ومع المتعاملين معها من خارج البلاد أو داخلها .

إن المتتبع لحالة اللغة العربية في المؤسسات الرسمية للدولة الجزائرية (الاقتصادية والتجارية) لا ينكر توجهها نحو استعمال اللغة العربية وتعميمها في هذا المجال، مقارنة مع فترة مضت وهي مرحلة ما بعد الاستقلال، وإذا أمعنا النظر في هذه المؤسسات على المستوى الداخلي، سنجد ثلاث حالات يمكن رصد استعمالها للغة العربية :

٣-٢- الحالة الأولى (استعمال اللغة العربية) :

إن بعض المؤسسات تخلت عن استعمال اللغة الفرنسية، وعوضت عنها العربية الفصحى ذات المستوى المتوسط بديلا في تقاريرها واستماراتها في تعاملها مع زبائنها، غير أن التعامل الشفهي بين موظفيها حافظ على العامية، التي تمثل لغة الوسط الاجتماعي الجزائري، والتي لا يصل تأثيرها السلبي على الفصحى، بمثل ما هو عليه تأثير اللغة الأجنبية المتمثلة في الفرنسية، كون العامية هي مزيج من اللهجات الجزائرية التي جل مفرداتها من اللغة الفصيحة، ومن بين هذه المؤسسات ما نلحظه على بعض البنوك المالية كبنك السلام، وبنك البركة الإسلامي، ومؤسسات بيع المياه المعدنية المنتجة للمياه المعدنية كسعيدة وحمود بوعلام، وسفيد، والمؤسسات العقارية الخاصة ببيع أملاك العقار سواء العمومية أو الخاصة، ومؤسسات إنتاج مواد البناء وبعض المؤسسات الإشهارية، ومؤسسات الفلاحة، ومؤسسات تسير المياه، ومؤسسات إنتاج الأثاث الوطنية، ومؤسسات إنتاج الجلود والألبسة، وبعض فروع الوكالات السياحية والمراكز التجارية وليس كلها .

٣-٣- الحالة الثانية (استعمال اللغة الفرنسية) :

يمثل هذه الحالة تلك المؤسسات الاقتصادية والتجارية التي لازالت إلى يومنا هذا تعتمد على اللغة الأجنبية (الفرنسية)، بحكم أنها مؤسسات قوية تعتمد في تعاملاتها على هذه اللغة، سواء على المستوى الداخلي أو

الخارجي؛ أي خارج الوطن، بحكم أن لغة المتعامل الخارجي هي الفرنسية، ومثل هذه المؤسسات هي المؤسسات البترولية وغيرها، كما نجده على مستوى مؤسسة سونطراك، وسونلغاز، ومؤسسات الكهرباء التي ما زالت إلى يومنا هذا تصدر مراسلاتها باللغة الفرنسية، وحتى فواتير الكهرباء التي تصل إلى البيوت الجزائرية المكتوبة باللغة الفرنسية؛ بل اقتضى الأمر منها حتى في توظيف عمالها اشتراط معرفة اللغة الأجنبية المتمثلة في الفرنسية، وهو ما أثبتته الشهادات المعترف بها عند موظفي هذا القطاعات، ولذلك تجد جميع مراسلاتها مكتوبة باللغة الفرنسية؛ بل يوجد بعض البنوك لازالت تستعمل في وثائقها الرسمية اللغة الفرنسية، وحتى في الاستمارات التي تتعامل بها مع زبائنها أو المواطنين، ومن نماذج هذه الحالات أيضا مؤسسات سونلغاز وسونطراك، ونفطال، وسفيتال وتيتال وكوسدار، وبعض البنوك المالية كبنك سوسيتي جنرال (société general)، وبنك القرض الشعبي، وأنا تكسس (ana taxiss)، وترانست بنك (transt bank)، وبعض الوكالات السياحية .....، أضف إلى ذلك مؤسسات النقل الجوي والبري، ومؤسسات التأمين الخاصة، ووكلات تركيب وبيع السيارات المتنوعة في الجزائر كشركة هيونداي، وفولسفاغن، ورونو، وكيا متور، ومرسيدس بينز وشركة سوزوكي، وبالنسبة للغة المشافهة بين الموظفين، ففي غالب الحالات تكون اللغة الفرنسية أو العامية؛ أي الدارجة .

٣-٤- الحالة الثالثة (مزاوجة الاستعمال بين اللغة العربية واللغة الفرنسية) :

تتمثل هذه الحالة في المؤسسات الاقتصادية والتجارية التي تعتمد على المزاوجة بين اللغتين الفرنسية والعربية، فتجد مراسلاتها وتقاريرها واستماراتها التي تتعامل بها مع موظفيها أو الزبائن من المواطنين، مكتوبة في إحدى واجهتها باللغة الفرنسية، والواجهة الأخرى باللغة العربية، وهذا في بعض المؤسسات البنكية المالية كالبنك الوطني، وبنك التنمية الريفية، ومؤسسات البريد والموصلات، واتصالات الجزائر، وبعض المؤسسات التجارية، ومؤسسات التأمين العامة والضمان الاجتماعي، ومؤسسات مواد التنظيف، وشركات مواد التجميل، ومؤسسات بيع المنتجات الغذائية، والمشروبات الغازية كون بعض منها مؤسسات أجنبية كشركة دانون أو كوندیا أو لافاش كيري، وشركة بابسي وكوكولا وسبرايت، إضافة إلى مؤسسات المنتجات الكهرومنزلية منها : شركة كوندور، وأني، وسامسونغ، وفيلبس، وإريس، وستار ليت، وفاقور، وغيرها من الشركات التي تنتج في

نفس الوقت الهواتف النقالة، والمؤسسات الخاصة ببيع الأدوية الجزائرية أيضا كصيدال، بينما تعاملها الشفهي والمحادثات فيكون بالفرنسية فيما بين الموظفين وأحيانا بالعامية مع الزبائن .

إن وجود لغة أجنبية (الفرنسية) جنبا إلى جنب مع اللغة العربية، وفي عقر دارها لا يعد انفتاحا على اللغات، كونه يقع على حساب اللغة العربية، ولو كان انفتاحا لكانت هناك تعددية في اللغات، ولكنا استعملنا اللغة الانجليزية والألمانية والإسبانية والتركية وغيرها في مثل هذه المعاملات الاقتصادية والتجارية التي تشير إلى انفتاح اقتصاد بلادنا ومؤسساتها على مؤسسات بلدان أخرى؛ بل أصبحنا نرى تقريبا وفي جل الإعلانات، والإشهارات للمؤسسات التجارية ترويجا لسلع، ولكنها مكتوبة باللغة الفرنسية جنبا إلى اللغة العربية، ونرى مثل ذلك حتى على مستوى شبكات التواصل الاجتماعي، والمواقع الإلكترونية الرسمية لهذه المؤسسات، وحتى على مستوى الشوارع نجد اللافتات والملصقات على المحلات تزاوج بين اللغتين .

وكثيرة هي المؤسسات الاقتصادية والتجارية التي نلحظ عليها هذا الاستعمال المزدوج للغة؛ بل وأحيانا وجود الفرنسية فقط في بعض التقارير والوثائق والاستمارات، ومن هذه المؤسسات الوكالات السياحية ذات الصلة بالوكالات الأجنبية، ومؤسسات استيراد الأدوية وتصديرها، وشبكات التواصل للهواتف النقالة :كدجيزي، ونجمة، وموبليس، وبعض المؤسسات الخاصة بصناعة مواد البناء والتعمير، والوحدات الصناعية، وحتى على مستوى اللافتات الموضوعة في المحلات التجارية، والأسواق الكبيرة، وصالونات الحلاقة، وبيع الملابس والأثاث وغيرها .

ومع ذلك فإن رصد هذه الحالات، يراها بعض الدارسين أنها حالة المسؤولين عن المؤسسات في الجزائر الذين يتحدثون باللغة الفرنسية، وما هي إلا حالة انعزالية تزول إذا أعطي الاهتمام باللغة العربية، وهي خاصية فردية، تنم عن نوع من **التبرج اللغوي**، والتعود على المحادثة باللغة الفرنسية وازدواجية في الثقافة، ولكن الواقع أنه قد تنتقل هذه الحالة **من التبرج اللغوي** إلى حالة **الافتراس اللغوي**، إذا ما لم يعرها أصحابها وأهلها اهتماما، فتفترس الفرنسية اللغة العربية في عقر دارها .

والحق أن هذه الحالة الأخيرة لا تنطبق فقط على دولة الجزائر؛ بل هي حالة تعيشها مجتمعات المشرق والمغرب العربيين، وهو ما أشار إليه عبد القادر الفاسي الفهري حينما تحدث عن حالة اللغة في المجتمع المغربي، واستعماله للغة الفرنسية على جميع الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والتجارية والأدبية، والفكرية، وهو يقول

عن مجتمعه ومحيطه أنه أحد المجتمعات التي تعرضت للاحتلال الفرنسي، فأصبحت اللغة الفرنسية سائدة، وهي لغة النفوذ، في حين أصبحت اللغة العربية في المقابل وفي دارها تعاني الكدح الذي تعيشه الطبقة الكادحة والمستعملة لهذه اللغة، والتي لا تعرف الارتقاء لا الاجتماعي ولا السياسي ولا الاقتصادي [xviii].

في حين يوجد من يبرر هذا الاستعمال اللغوي الأجنبي لهذه المؤسسات ببلدنا الجزائر، كون اللغة الفرنسية تحوز على مصطلحات ذات بعد علمي وتقني عصري دقيق، وخاصة إذا ما تعلق الأمر في التعامل مع بعض الأمور الدقيقة التي يتطلبها عالم الاقتصاد والتجارة، كالمؤشرات الاقتصادية والتجارية في اعتمادها على إحصاء النسب والقيمة، ومع ذلك فإن هذه الحجة لا يمكن أن تأخذ كمبرر للاستعمال اللغوي المفترس، كون اللغة العربية لها طاقة استيعابية كبيرة جدا لمثل هذه المجالات والقطاعات المتخصصة، تحتاج فقط لأن ينهض بها أهلها،وهو ما أكد عليه الفهري :" لقد حان الوقت إذن لكي يتدارك اقتصاديونا أمرهم، ويقترحوا تمفصلات أكثر واقعية بين المحيطات الاقتصادية اللغوية والروحية والطبيعية في بلادنا، ويكون ذلك خطوة إيجابية نحو تحديث خطابهم، وتلاؤمهم مع نوعية لغتنا، وديننا، وطبيعتنا، وبعدنا التاريخي " [xix].

٣-٥- نماذج توضح الحالات الثلاث في استعمال اللغة العربية:

١ – ملحوظة عن الصور [xx]

نتائـج :

تكمن ثمرة البحث في جملة من النتائج والتوصيات مفادها :

- إن واقع اللغة العربية اليوم في المؤسسات الرسمية للدولة الجزائرية في بعض المجالات والقطاعات من تعليم وتربية وإدارة وهيئات سياسية وأجهزة إعلام في تحسن نسبي مقارنة مع ما مضى، كون الدولة الجزائرية بذلت جهودا في سبيل تعميم استعمال اللغة العربية الفصحى، انطلاقا من فترة ما بعد الاستقلال إلى غاية إنشاء المجلس الأعلى للغة العربية، الذي أوكلت له مهمة الحفاظ عليها ورعايتها وتطويرها وترقيتها .
- الأمر بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية والتجارية يختلف نوعا ما عن المؤسسات التي تم ذكرها، وبالرغم من أنه بذلت مساعي حثيثة في هذا المجال، إلا أنه في حقيقة الأمر لا زالت تحتاج الدولة إلى سياسة لغوية رشيدة وقرار حكيم وجريء، يفرض موقع اللغة العربية داخل هذه المؤسسات فرضا إلزاميا، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، فقد اتخذت هذه المؤسسات فيما مضى من اللغة الفرنسية هامش ربح على حساب اللغة العربية (اللغة الأم والأصل)، وهو ما جعل اللغة العربية تتراجع تدريجيا، وتتراجع معها التنمية الاقتصادية والتجارية لدولتنا .
- إن اللغة العربية في المؤسسات الاقتصادية والتجارية للدولة الجزائرية سواء مؤسسات عامة أو خاصة تعيش واقعا مضطربا، تمثل في **ثلاث حالات**:

حالة أولى تشهد غلبة اللغة العربية على مستوى الكتابة ذات مستوى متوسط، ولا يعني انعدام اللغة الفرنسية تماما، تتجسد في الوثائق والقرارات والاستمارات التي تتعامل بها، وبعضا من العامية والفرنسية على مستوى التعامل الشفوي .

حالة ثانية تعرف انتشارا واسعا للغة الفرنسية على مستوى المكتوب، تمثلت في مجموعة المستندات المتعامل بها داخل المؤسسة مع الموظفين، وفي الاستمارات التي توزعها على الزبائن المتعاملين معها، وبالنسبة للتعامل الشفوي، فإنها في غالب الحالات اتخذت من الفرنسية والعامية وسيلة تواصل بين الموظف والزبون .

حالة ثالثة شهدت مزاوجة بين اللغتين العربية والفرنسية، وهذا على مستوى المكتوب الذي يتمثل في جملة الوثائق والمستندات والقرارات المستعملة داخل هذه المؤسسات والاستمارات المتعامل بها، أما على المستوى الشفوي، فإن لغة التعامل في غالب الأحوال كانت العامية .

- إن التعمد في التعامل باللغة العربية وفرضها في مؤسسات الدولة، لا يعني انغلاق أهلها أو معايشته لنوع من الانعزال، أو عدم التفتح على اللغات الأخرى؛ بل يجب التعامل بلغات متعددة كالإنجليزية والألمانية والتركية والإسبانية وغيرها، وهذا ليس على حساب اللغة الوطنية الرسمية المقررة في دستور الجمهورية الجزائرية .
- تنمية اللغة العربية وجعلها لغة الاقتصاد والتجارة داخل مؤسسات بلدنا وخارجها، يتوقف على التعامل بها وفرضها في سوق العمل واللغات، ولا يتم البيع والشراء والتصدير والاستيراد إلا بها، فقد صح كلام المستشار الألماني ويلي برانت : إذا أردتُ أن أبيعكَ بضاعتي يجب أن أتحدث لغتك، وإذا أردتَ أن تبيعني بضاعتك فعليك أن تتحدث بالألمانية " ، وهو ما ينبغي أن تقوم به جميع الدول العربية حتى تستعيد العربية مكانتها كما كانت في سابق عهدها .
- **توصيات ومقترحات :**

من التوصيات والمقترحات التي يخرج بها البحث وهي الآتي :

- يتعين على الدولة الجزائرية والهيئات الرسمية المخول لها سن القوانين الخاصة بالحفاظ على اللغة العربية، أن يراجعوا كل القرارات الواردة في سبيل الارتقاء بهذه اللغة، وأن يتواضعوا على قرار جريء يحفظ للغة العربية مكانتها في مؤسساتها الرسمية الاقتصادية والتجارية على المستوى الداخلي أو الخارجي لهذا البلد، وهذا من دون الخوف على تضاؤل القيمة الاقتصادية والتجارية لمؤسسات بلدنا
- لابد من تدريس اللغة العربية للطلبة في الجامعات ضمن تخصصات الاقتصاد والتجارة، وتقديم لهم برامج العلم باللغة العربية، حتى يتكونوا تكوينا متميزا بلغتهم الأم في المجالين المذكورين، وحتى يستوي تعاملهم بلغتهم في سوق العمل، إضافة إلى تقديم حصص تكوينية بنفس اللغة للموظفين والعمال داخل المؤسسات الاقتصادية والتجارية، وهذا لضمان تكوين ناجح، وتفعيل مصطلحات هذين الحقلين باللغة الرسمية، حتى تصبح حيز الخدمة .

- العمل على إنشاء معاجم عربية متخصصة، تترجم من جميع اللغات المتعامل معها في المجال الاقتصادي والتجاري، وهذا من أجل ترجمة كل المصطلحات التقنية والعلمية والإحصائية، ولغة الأرقام الخاصة بهذا الحقل، حتى تتمكن لغتنا من تحقيق تنميتها وتنمية اقتصادها على المستوى الداخلي والخارجي، وينبغي أن تساير متطلبات العصر ورهاناته

هوامش البحث :

[i] – أنظر محمد الميلي، (٢٠٠٥)، وضع العربية خلال العهد الاستعماري، مجلة اللغة العربية، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، المجلد:٠٧، العدد خاص :٠٢ (ممتاز)، ص:٤٧، ٥٧، ٥٨ .

[ii] – أنظر القانون رقم ٩١ – ٠٥ مؤرخ في ٣٠ جمادى الثانية، ١٤١١هـ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، (١٦ يناير ١٩٩١)، الجزائر، العدد:٠٣، ص: ٤٤ – ٤٨ .

[iii] – أنظر عبد الناصر بوعلي، (جويلية ٢٠١٦)، واقع استخدام اللغة العربية في الإدارة الجزائرية، مجلة اللغة العربية، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، المجلد ١٨، العدد٠١، ص : ٣٧ .

[iv] – أنظر عبد الرحمن سلامة ابن الدوايمية، (١٩٨١)، التعريب في الجزائر من خلال الوثائق الرسمية، مكتبة الشعب، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص : ٦٢ .

[v] – جعلاب كمال، (٢٠١٦)، وضع اللغة العربية في الجزائر بين القانون والواقع، مجلة دراسات وأبحاث، الجلفة، الجزائر، العدد: ٢٢، مج٨، ص: ٠٦ .

[vi] – أنظر عابد بوهادي، (جويلية ٢٠١٤)، تحديات اللغة العربية في المجتمع الجزائري، مجلة اللغة العربية، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، المجلد ١٦، العدد٠٢، ص: ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥ .

[vii] – علي القاسمي، (١٩٩٩)، التعريب والتنمية البشرية، مجلة اللغة العربية، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، المجلد: ١١، العدد٠١، ص: ٢٤٥ .

[viii] – أنظر عبد القادر الفاسي الفهري، (٢٠٠٣)، اللغة والبيئة، منشورات الزمن، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، ص:٨٣.

[ix] – أنظر الموقع الرسمي الإلكتروني للمجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر . (أسفل قائمة المصادر والمراجع)

[x] –ابن منظور، لسان العرب، تح عبد الله علي كبير وآخرون، دار المعارف، القاهرة، ط١، (د.ت)، باب (القاف)، مادة (قصد)، مج٥، ج٤٠، ص:٣٦٤٢ .

[xi] – أحمد مختار عمر وآخرون، (٢٠٠٨)، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، ط١، مج٣، ص: ١٨١٩ .

[xii] – ابن منظور، لسان العرب، ، باب (التاء)، مادة (تجر)، مج١، ج٠٥، ص:٤٢١.

[xiii] – أحمد مختار عمر وآخرون، معجم اللغة العربية المعاصرة، مج١، ص : ٢٨٤ .

[xiv] – أنظر هشام بن مختاري، (٢٠١٧)، واقع المصطلحات الاقتصادية في ظل الاقتراض اللغوي، دراسة تحليلية للاقتراض اللغوي للمصطلح اللساني، مجلة الصوتيات، جامعة لونيسي علي، البليدة٢، الجزائر، العدد: ١٩، ص: ١١٤،١١٥ .

[xv] – زيد بم محمد الرماني، (١٩٩٩)، اللغة الاقتصادية المعاصرة، مؤسسة اليمامة، الرياض، ص: ٠٥ .

[xvi] – فلوريان كلوماس، (٢٠٠٠)، اللغة والاقتصاد، ترجمة أحمد عوض، عالم المعرفة، الكويت، ص: ٢٦٣ .

[xvii] – أنظر عبد العزيز بن عثمان التويجري، (٢٠١٣)، حاضر اللغة العربية، مطبعة الإيسسكو، الرباط، المملكة المغربية، ص: ٢٣،٢٤، وأنظر زيد بن محمد الرماني، اللغة الاقتصادية المعاصرة، ص: ٠٥ .

[xviii] – عبد القادر الفاسي الفهري، (٢٠١٣)، السياسة اللغوية في البلاد العربية، دار الكتاب الجديد، ط١، لبنان، ص : ١٢٦ .

[xix] – عبد القادر الفاسي الفهري، البيئة واللغة، ص: ٨٣ .

قائمة المصادر والمراجع :

- التويجري عبد العزيز بن عثمان، (٢٠١٣)، حاضر اللغة العربية، مطبعة الإيسسكو، الرباط، المملكة المغربية .
- ابن الدوايمية عبد الرحمن سلامة، (١٩٨١)، التعريب في الجزائر من خلال الوثائق الرسمية، مكتبة الشعب، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.
- الرماني زيد بن محمد، (١٩٩٩)، اللغة الاقتصادية المعاصرة، مؤسسة اليمامة، الرياض .
- عمر أحمد مختار وآخرون، (٢٠٠٨)، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، ط١، مج٣ .
- الفهري عبد القادر الفاسي، (٢٠١٣)، السياسة اللغوية في البلاد العربية، دار الكتاب الجديد، ط١، لبنان .
- الفهري عبد القادر الفاسي، (٢٠٠٣)، اللغة والبيئة، منشورات الزمن، مطبعة النجاح، الدار البيضاء .
- كلوماس فلوريان، (٢٠٠٠)، اللغة والاقتصاد، ترجمة أحمد عوض، عالم المعرفة، الكويت .
- ابن منظور، لسان العرب، تح عبد الله علي كبير وآخرون، دار المعارف، القاهرة، ط١، (د.ت)، باب (القاف)، مادة (قصد)، مج٥، ج٤٠ .

المجلات والجرائد الرسمية :

- بوعلي عبد الناصر، (جويلية ٢٠١٦)، واقع استخدام اللغة العربية في الإدارة الجزائرية، مجلة اللغة العربية، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، المجلد ١٨، العدد٠١ .
- بوهادي عابد، (جويلية ٢٠١٤)، تحديات اللغة العربية في المجتمع الجزائري، مجلة اللغة العربية، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، المجلد ١٦، العدد٠٢ .
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، (١٦ يناير ١٩٩١)، الجزائر، العدد:٠٣ .
- جعلاب كمال، (٢٠١٦)، وضع اللغة العربية في الجزائر بين القانون والواقع، مجلة دراسات وأبحاث، الجلفة، الجزائر، العدد: ٢٢، مج٨ .
- القاسمي علي، (١٩٩٩)، التعريب والتنمية البشرية، مجلة اللغة العربية، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، المجلد: ١١، العدد٠١ .
- بن مختاري هشام، (٢٠١٧)، واقع المصطلحات الاقتصادية في ظل الاقتراض اللغوي، دراسة تحليلية للاقتراض اللغوي للمصطلح اللساني، مجلة الصوتيات، جامعة لونيسي علي، البليدة٢، الجزائر، العدد: ١٩ .
- الميلي محمد، (٢٠٠٥)، وضع العربية خلال العهد الاستعماري، مجلة اللغة العربية، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، المجلد:٠٧، العدد خاص :٠٢ .

المواقع إلكترونية :

- /http://www.hcla.dz/wp (المجلس الأعلى للغة العربية) .

[xx] - ملحوظة خاصة بالوثائق : الصور ما هي إلا عينة فقط على وجود الحالات الثلاث لوضعية اللغة العربية في الجزائر، و هي تابعة لمؤسسات اقتصادية وتجارية، كالبنوك والمراكز التجارية، وشبكات التواصل للهاتف النقال، ومؤسسات البريد، ووكلات تركيب وبيع السيارات .